دول الجوار تناقش في بغداد الأمن الاقليمي والطاقة ومشاكل المهجرين

المالكي: العراق عازم على اعادة الأمن والاستقرار واجتثاث ظاهرة الارهاب

بغداد / نزار عبدالستار

في اجواء اتسمت بالهدوء والايجابية عقد ببغداد امس الاجتماع الوزاري لدول الجوار العراقي بمشاركة سوريا وإيران فضلا عن ممثلين عن الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي ومندوبين عن الجامعة العربية والدول الصناعية الثماني بغياب مندوبي مصر وتركيا.

الاجتماع يأتي في توقيت حرج وحساس الا انه يمتاز عراقيا هذه المرة بنسبة مشجعة من النجاحات والتوافقات المثمرة فاجتماع دول الجوار المنعقد قبل ايام قلائل من رفع تقرير بتريوس وكروكر وفي اعقاب تحسن امني وتغييرات مناخية مهمة في العملية السياسية يعطي دفعا مهماً للمتحول العراقي خاصة وان التحسن جاء بالتزامن مع ازمة سياسية شديدة الخطورة الامر الذي اثار توقعات شتى مالت الى التشاؤم حينا الا انها ما لبثت ان حققت تعزيزا في الثقة اثر عدول اطراف الانسحاب عن قراراتهم السابقة.

في مؤتمر دول الجوار ناقش المجتمعون مسائل جوهرية تخص قضايا الأمن الإقليمي وكيفية السيطرة على الحدود مع العراق وجوانب الطاقة وتفعيل الاقتصاد كما ناقش المجتمعون مشاكل النازحين داخل وخارج البلاد.

وقال رئيس الوزراء نوري المالكي في كلمة افتتح بها الجلسة إن "العراق عازم على اعادة الامن والاستقرار، وان الحكومة مصممة على اجتثاث ظاهرة الارهاب".

وأضاف ان انعقاد هذا المؤتمر يحمل دلالات ويبعث رسالات مهمة تؤكد حرص الأشقاء والأصدقاء على اعادة الأوضاع الى طبيعتها وتفعيل ارادة النصر على مثيري المشاكل والمصاعب بوجه مشروعنا السياسي متمنيا تنفيذ التوصيات التي خرجت بها اللجان المنبثقة عن مؤتمر شرم الشيخ.

وأكد المالكي ان الحكومة سجلت في مضمار الصراع انتصارات مشهودة في مختلف المجالات وقال: خطواتنا في مجال الامن والاقتصاد والخدمات لا تزال خطوات على الطريق لكنها خطوات واعدة ومتينة."

واشار رئيس الوزراء الى ان العراق يتطلع إلى "بناء علاقات مع دول الجوار خاصة وان ملامح الشر وصلت الى المغرب العربي والشرق الاوسط" مؤكداً ان وجود عراق قوي ومستقر معناه وجود منطقة آمنة ومستقرة.

كلمة المالكي جاءت واضحة كما انها عبرت عن نسبة عالية من الثقة في مسألة نجاح خطوات الحكومة وتماسك وجهة نظرها ومراهنتها على النجاح رغم الصعاب وتوتر الاجواء اقليميا وعلى مستوى الشأن الداخلي للولايات المتحدة الامريكية.

بدوره عبر وزير الخارجية هوشيار زيباري عن وجهة نظر الحكومة ودعا دول الجوار الى لعب دور في حفظ الأمن والاستقرار في العراق. وقال زيباري إن هذا يجب ان يتم باجراءات عملية "وتجاوز المصالح قريبة الأجل التي من شأنها ترتيب أضرار ليس على العراق فحسب ولكن كوارث وأزمات للدول المجاورة والمنطقة بوجه عام".

ونوه زيباري الى ضرورة الاسهام الفاعل والعملي في ضبط الحدود ومنع المتسللين من الارهابيين والقتلة من العبور الى الاراضي العراقية والى الالتزام بما جاءت به لجنة التعاون والتنسيق الامني لما احتوته من توصيات مهمة كما طالب زيباري بالالتزام بتوصيات الاجتماع الموسع لوزراء خارجية دول الجوار المزمع عقده في اسطنبول واعتماد جميع قرارات اللجان المنبثقة عن الاجتماعات الماضية.

واشاد زيباري بمبادرة الحوار والمصالحة الوطنية وعد ذلك نقلة الى موقع متقدم في تحمل المسؤوليات الوطنيةوبناء تجربة عراقية رائدة.

الى ذلك قالت مصادر مطلعة لـ (المدى) ان اجتماع دول الجوار العراقي عقد في اجواء تتسم بالهدوء وان التحولات السياسية الاخيرة في المشهد العراقي عكست وضوحا في الرؤية مشيرة الى تماسك الجبهة السياسية وانعكاس ذلك على الحوار مع دول الجوار.

ويرى محللون ان هذا المؤتمر وفر فرصة لسورية وايران والولايات المتحدة للاجتماع على نحو غير رسمي لمناقشة الشؤون العراقية. وكانت احدى نتائج مؤتمر شرم الشيخ الخروج بخطة تحت رعاية الامم المتحدة تمتد لخمس سنوات وتستهدف توطيد السلام والحكم وإعادة الأعمار في العراق.

على الجانب الاخر وتحديدا على خلفية النقاش الدائم في ساحات القرار الامريكي حذر مستشارون عسكريون وسياسيون للرئيس الأمريكي جورج بوش الكونغرس من أن أية تغييرات محورية في إستراتيجية حرب العراق الراهنة ستهدد التقدم الأمني والسياسي المحدود الذي تم إحرازه حتى اللحظة.

وكشفت مصادر أمريكية مطلعة آن السفير الأمريكي لدى العراق رايان كروكر سينضم إلى جانب قائد القوات الأمريكية الجنرال ديفيد بتريوس في التوصية بالحفاظ على معدل الحشود العسكرية الحالية، ودون تغيير، عند ١٦٠ ألف جندي عقب زيادتها بـ٣٠ ألف جندي إضافي في شباط.

وذكرت المصادر أن بتريوس وكروكر يريان في بقاء القوات الأمريكية عند مستوياتها الراهنة الخيار الأوحد والقابل للتطبيق لمنع امتداد المزيد من الفوضى في العراق والمنطقة.

تنشر (المدى) هنا نص التقرير السنوي الذي نشره مرصد الحريات الصحفية في بغداد. وفي التقرير رصد لحالات الاعتداء التي تعرض لها صحفيون ومؤسسات صحفية من مختلف الاتجاهات، وبما عرض الحريات الصحفية والاعلامية الى التهديد والخطر. الامر الذي استدعى مطالبة الجهات الاساسية مثل البرلمان والحكومة والقضاء للتدخل قانونيا واخلاقيا لوضع حد لهذا التجاوز الصارخ على الصحفيين وعملهم.

في تقرير مرصد الحريات الصحفية السنوي لاوضاع الاعلاميين في العراق

اغتيالات واعتقالات.. وتحميل البرلمان والحكومة والقضاء مسؤولية حماية الصحفيين

شكل تدهور الاوضاع الامنية وتفاقم العنف في العراق خلال الفترة من سبتمبر/ ايلول العام الماضي و الى سبتمبر/ ايلول العام الجاري، الخطر الاول الذي يتعرض له الصحفيون من قبل الجماعات المسلحة، حيث قتل بشكل عام (٦١) صحفياً ومعاوناً اعلامياً واختطف (٢٣) قتل اغلبهم ومازال في عداد المفقودين منهم (٦) و استهدف عشرات اخرين نجوا من عمليات اغتيال منظمة، وتعرض (٢٤) صحفياً لاعتداءات مختلفة منها احكام بالاعدام من قبل محاكم تابعة لجماعات متطرفة، فيما قام مسلحون بتدمير مؤسستين اعلاميتين بالكامل،دون ان تحقق القوات الامنية العراقية في أي من تلك الجرائم اليومية التي يتعرضون لها، و الامثلة على ذلك، انه بالرغم من وعودها و تصريحاتها اخفقت القوات الامنية في التحقيق بمقتل الزميل نزار الراضي مراسل وكالة (اصوات العراق) الذي قتل في مدينة العمارة جنوب العراق التي تعد من المدن الآمنة نسبياً و لم تبين الشرطة الى الان شيئاً عن المجرمين الذين قتلوه، فيما لم تبين الى الان وزارة الداخلية العراقية شيئاً عن المجرمين الذين تنكروا بزي الشرطة واقتحموا قناة (الشعبية) وقتلوا احد عشر شخصا من العاملين فيها، ويرى مرصد الحريات الصحفية انه طالما يتمكن مرتكبو الجرائم من الإفلات من العقاب و يدركون أنهم لن يتحملوا مسؤولية جرائمهم، سيبقى الصحفيون أهدافا سهلة ومستمرة لهم، ولم يتوقف الامر عند هذا التهديد الخطير فحسب، بل ان تهديداً آخر اضعف الحريات الصحفية بشكل كبير من خلال تصرفات مسؤولين محليين و مجالس المحافظات التي حاولت ان تقيد حرية التعبيرمن خلال ضغوط و اعتداءات مارستها ضد الصحفيين، وسجل مرصد الحريات الصحفية في نفس الفترة المذكورة (٦٠) انتهاكاً موزس ضد صحفيين و مؤسسات اعلامية من قبل السطات المحلية، وشكل منع الصحفيين من تغطية الاحداث ومحاكمات واعتقالات و حالات ضرب تعرضوا لها الخطر الثاني، حيث ان هذه الانتهاكات شملت(٤٢) حالة اعتقال تعرض لها مراسلون عند تغطيتهم للاحداث ميدانيا، اضافة الى التصرف الرقابي والتحقيقات الجنائية التي تم من خلالها التضييق على الحريات الصحفية، منها حالات تعرض خلالها صحفيون لمضايقات أو اعتقال أو مصادرة لمعداتهم من قبل الشرطة العراقية أو القوات المسلحة، و نذكر منها ما تعرض له الصحفيون في نيسان الماضي في مدينة الديوانية عندما منعتهم قوة مشتركة من تغطية احداث عنف اندلعت في المدينة واستخدمت ضدهم السلاح و اطلقت عليهم الرصاص بشكل عشوائي و احتجزت بعض الصحفيين هناك، وكانت تحاول حينها منعهم من التغطية الاخبارية واستقاء المعلومات من موقع الحدث مباشرة، وواجه الصحفيون العراقيون محاكمات جنائية بقضايا النشر ووجهت لهم تهم تشهير، حيث تعرض (١٨) صحفياً لمحاكمات و حبس بسبب دعاوى قضائية رفعت ضدهم من قبل مسؤولين محليين و امنيين، وجرت اغلبها خارج اطار القوانين السارية المفعول، ولم يكن الصحفيون محصنين من صدور اوامر بالقاء القبض عليهم و كأنهم مجرمون، حيث مارست السلطات الامنية في جميع محافظات و اقاليم العراق شتى انواع الترهيب بحقهم من خلال اوامر الاعتقال و السجن و الملاحقة والتحقيقات التي تعرضوا لها في دوائر الامن و الشرطة وتمثل حالة الصحفيين في مدينة الناصرية الدليل على ذلك، فلا يجوز أبدا أن يواجه الصحفيون تحقيقات جنائية أو اعتقالات و حبس بسبب ادائهم لواجبهم، حتى ان رئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي قد امر بفتح تحقيق بقضية اعتقال الشرطة مراسل قناة (البغدادية) و الاعتداء عليه في حزيران الماضي في الديوانية، الا ان زميلنا المراسل ابلغ مرصد الحريات الصحفية، بعد شهرين، ان الجهات المسؤولة لم تحقق في القضية،

وفي خضم كل هذه الاحداث لم تكن القوات الامريكية والبريطانية بعيدة عن هذه الانتهاكات، حيث سجل المرصد (١٣) انتهاكا ارتكبته القوات المتعددة الجنسية، وفشلت القوات الامريكية بأجراء تحقيق في مقتل مصور وسائق وكالة رويترز للانباء اللذين قتلا بقذيفة صاروخية قال شهود العيان انها انطلقت من طائرة مقاتلة تابعة للجيش الامريكي، و لم تعط القوات ايضاحاً حول الهجوم، فيما تستمر بأحتجاز بلال حسين المصور الصحفي الحر الحائز على جائزة بوليتزر و يعمل لدى وكالة (الأسوشيتد بريس) الذي اعتقلته القوات الامريكية بحجة الارتباط بالجماعات المسلحة في شهر نيسان من العام الماضي في مدينة الرمادي غرب العراق، واحتجزته في احد المعتقلات هناك ثم نقل الى معسكر كروبر في بغداد، والذي يتوجب الان اطلاق سراحه بعد ان مر عليه عام و ثمانية اشهر و لم توجه له اية تهم تذكر، ولايوجد مسوغ قانوني لابقائه في السجن. اضافة الى ان القوات الامريكة قامت بثلاث عمليات اقتحام ودهم لمؤسسات اعلامية.

فيما سجل المرصد انتهاكات ارتكبتها القوات البريطانية من خلال المضايقات التي قامت بها ضد الصحفيين في مدينة البصرة و عرقلت عمل بعضهم عندما احتجزته لساعات، كما استخدمت تلك القوات الرصاص المطاطي بشكل مفرط ضد الصحفيين اثناء تغطيتهم للاحداث واصابت (سوا) ثلاثة منهم في مدينة البصرة جنوب العراق وكان ذلك في حوادث منفصلة.

وكانت السلطات العراقية الحاكمة و بعض الشخصيات البرلمانية قد عرقلت عمل بعض الفضائيات و اغلقت ثلاثة منها بشكل كيفي دون اوامر قضائية، فما يزال عمل مكتب قناة (الشرقية) في بغداد محضوراً منذ بداية العام الماضي ٢٠٠٦، تزامن ذلك مع السماح لمكتب قناة (العربية) بالعمل مرة اخرى من قبل السلطات الحكومية العراقية، بعد غلقه لمدة شهر على سبيل التنبية لان سياسته لم تتوافق مع سياسة الحكومة العراقية وكذلك الحال مع تلفزيون (صلاح الدين) الذي تعرض للاغلاق اكثر من مرة وذلك في محاولة من السلطات العراقية لمنع كادره من تغطية احداث معينة لم يرغبوا في نقلها او تغطيتها .ولعل الامر الاكثر خطورة هو ملاحقة الجهات الامنية لبعض الكتاب والاعلاميين خارج العراق من خلال قوائم اعدتها، حيث ان الكاتب و الاعلامي علي السوداني قد ابلغ مرصد الحريات الصحفية بان اسمه قد درج ضمن قوائم المطلوبين وقد اثار استغرابه فهو لم ينتم لاية حركة او تجمع سياسي مع الحكومة او ضدها وكل ما فعله هو ممارسته لحقه الطبيعي في حرية التعبير وابداء الرأي في العديد من القضايا التي تشغل الرأي العام العراقي من خلال مقالات سياسية تنتقد بصورة موضوعية وساخرة وهذا النشاط لايندرج على لائحة تهم الارهاب او النشاط السياسي المعادي.

كما لاحظ مرصد الحريات الصحفية، باسف كبير تلكؤ مجلس النواب العراقي بدراسة مسودة خاصة بقوانين الاعلام تسهم في تنظيم العملية الاعلامية وتحدد من خلاله مديات العمل الاعلامي في ضوء الحقوق الممنوحة في الدستور. وكنا نأمل ان يتم ذلك من خلال اشراك الاعلاميين انفسهم في مناقشة هذه المسودة مع البرلمانيين لكن الخطورة تكمن في ان الاعلام يمارس في البلاد منذ سقوط النظام السابق حتى الان بدون قانون.

وبهذا تكون هذه الفترة هي الفترة الاسوأ على الصحفيين العاملين في العراق من كل الفترات التي سبقتها، حيث لم يشهد العراق على مدى الاربع سنوات الماضية انتهاكات بهذه الاعداد، واذا ما تحدثنا عن الاعوام الاربعة فأن اكثر من (٢١٥) صحفيا ومساعداً اعلامياً عراقياً واجنبياً قد قتلوا بشكل عام، منهم (١١٢) صحفياً قتلوا بسبب عملهم الصحفي وكذلك (٤١) فنيا و مساعدا اعلاميا، فيما لف الغموض العمليات الاجرامية الاخرى التي استهدفت بطريقة غير مباشرة صحفيين وفنيين لم يأت استهدافهم بسبب العمل الصحفي، واختطف (٥٩) صحفياً ومساعداً اعلامياً قتل اغلبهم ومازال (١٤) منهم في عداد المفقودين و تعرض للمحاكمة (٢٨) صحفياً، وحيث ان الاخطار المحدقة بالصحفيين اخذت تتسع و التي يتوجب ايقافها. لذلك يطالب مرصد الحريات الصحفية بالتالي:

اولا: يتحمل مجلس النواب العراقي وتتحمل الحكومة العراقية والجهات القضائية المسؤولية القانونية والاخلاقية لحماية الاعلاميين وتوفير الظروف الآمنة لممارسة عملهم بحرية كاملة بدون قيود او تدخل وحمايتهم والعمل الجاد للاحقة الارهابيين الذين تورطوا في قتل الاعلاميين وتحويلهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل والغاء تلك العبارة غير المسؤولة والتي تنسب اليها المئات من حالات الاختطاف والقتل وهي " جهات مجهولة".

ثانيا: ضرورة اعادة النظر في المواد المانحة للحريات في الدستور العراقي وتضمينها عبارات صريحة وواضحة عن حرية التعبير عبر وسائل الاعلام والاتصال بكل اشكالها واتجاهاتها ورعاية الاعلام المستقل وحماية الصحفيين من الانتهاكات بكل انواعها، والتأكيد بنص صريح بانه لايجوز للبرلمان او اية سلطة اخرى تشريع اي قانون ينتقص من حرية الرأي والفكر ويقيد حرية وسائل الاعلام تحت مختلف الظروف وعد ذلك حقا طبيعيا كما نصت عليه اللوائح العالمية لحقوق الانسان.

ثالثا: المشاركة الجادة للاعلاميين في وضع المواد الاساسية للقوانين والتشريعات الاعلامية الضامنة لحريتهم وحقوقهم ويجري ذلك بالمشاركة مع اللجان المعنية في مجلس النواب وعدم تفرد المجلس باصدار قوانين لاتلبي متطلبات المرحلة الراهنة والمستقبل.

رابعا: تتحمل المنظمات الدولية واولها الامم المتحدة ومنظماتها التخصصية والمنظمات المعنية بالصحافة توفير الحماية والاسناد والتأهيل المهني للصحفيين العراقيين في اطار الدعم الدولي لوسائل الاعلام في العراق وان تتحمل بجدية مسؤولية الدعم الحقيقي للصحفيين العراقيين وممارسة الضغط على الجهات الحكومية والكيانات السياسية والقوات المتعددة الجنسية، لحمايتهم من الانتهاكات المختلفة التي يتعرضون اليها، وضرورة اعادة النظر في برامج الدعم والتاهيل لوسائل الاعلام العراقية التي لم تحقق اهدافها المنشودة بعد. وذلك لنضمن عدم ضياع فرصة بناء اعلام عراقي حر ومستقل.

خامسا: ضرورة التعجيل بوضع ضوابط تنظيمية لممارسة الاعلام في العراق بشكل يضمن حمايتهم وحقهم باجور مجزية وايقاف عمليات الطرد الكيفي وتنظيم عقود عمل اصولية. وتوجيه الاجهزة الحكومية باحترام الاعلاميين وتسهيل تحركاتهم في المواقع الساخنة وتسهيل مهماتهم الاخبارية.

سادسا: العمل الحثيث لانضاج قانون عن الشفافية وحق الوصول للمعلومات يلزم الجهات الحكومية بالكشف الاقصى عن المعلومات لوسائل الاعلام مع مراعاة بعض الاستثناءات القليلة ولدواعي المصلحة العامة والامن الوطني، ويتزامن ذلك مع دعم تأسيس اتحادات وتجمعات مهنية للاعلاميين والاتفاق على لائحة سلوك اخلاقية او ميثاق شرف يؤطر الممارسة الاعلامية باطر تكفل حرية التعبير وتصون وتحترم الخصوصيات.

سابعا: ان عمق التجربة الاعلامية في العراق وجسامة التضحيات التي تقدم كل يوم في سبيل مواصلة العمل الاعلامي ومن اجل حرية التعبير ونشر الحقيقة والتمسك بالنهج المستقل. نطالب المنظمات الدولية الاعتراف بهذا الجهد المميز وتخصيص جوائز قيمة للاعلاميين العراقيين وخاصة للذين تميزوا بتضحيتهم ومواقفهم او تفردوا بعمل اعلامي مشهود له بالكفاءة والابداع ويعد من يتم اختياره نموذجا رائدا لدعم حرية الصحافة والنضال من اجل الحقيقة.

ثامنا: ضرورة التحرك لضمان حياة كريمة لأسر الضحايا

واخيرا نحن نتطلع جميعا لصحافة عراقية حرة مستقلة تمارس في وطن آمن خال من الارهاب وتعددية اعلامية ومهنية وسياسية وثقافية تتعايش بسلام ووسيلتها في التفاعل والحوار وتقبل الرأي والرأي الاخر، وليس القتل والازاحة بالوسائل القسرية لتكن وسائل اعلامنا وسائل لنشر التسامح والسلام الاجتماعي والتوافق والتقارب وليس وسيلة لتاجيج مشاعر الغضب والكراهية والانغلاق. وهذا مانتمناه بالفعل.

مرصد الحريات الصحفية (JFOمنظمة مستقلة

شهادتان لكروكر وبيتريوس في الكونغرس

عسكريون أمريكيون يفضلون استمرار الاستراتيجية في العراق حتى نيسان المقبل

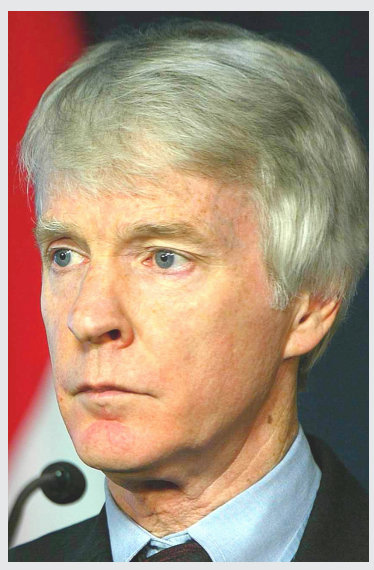

ترجمة: نادية فارس

يقاوم الجنرال ديفيد بيتريوس ضغوط عدد من الجنرالات العسكريين في الولايات المتحدة الامريكية مضافاً اليهم وزير الدفاع روبرت غيتس للبدء بانسحاب رمزي للقوات الامريكية قبل حلول عيد رأس السنة (الكريسمس).

ويواجه الرئيس جورج بوش جدلاً حاداً من قبل عدد من مستشاريه لسحب فرقة من الجيش (حوالي ٣٥٠٠-٤٥٠٠ جندي) في اوائل تشرين الثاني المقبل لتهدئة الموقف في مجلس الشيوخ، وترضية عدد من الجنرالات.

يشار الى ان اليوم الاثنين هو الموعد المحدد لتقديم شهادتي كل من بيتريوس وريان كروكر عن مدى التقدم الذي حصل في العراق والاوضاع السياسية فيه، والتقرير سيمتدح الجيش للمنجزات التي تحققت في المجال الامني، كما يقول مسؤولون في ادارة البيت الابيض، ولكنه سيطلب العودة مجدداً الى (الكونغرس) في شهر آذار المقبل من اجل منح فرصة اخرى لتحسين الوضع السياسي في بغداد.

وكان الجنرال بيتريوس قد اعلم الرئيس بوش انه قد يسحب فرقة من الجيش في كانون الثاني المقبل ولكنه يقاوم سحبها قبل ذلك التاريخ.

والجنرال بيتريوس من جهة اخرى، واقع ايضاً تحت ضغط الجنرال رايموند اوديرنو، الذي يليه في المرتبة والذي يفضل استمرار الاستراتيجية المعمول بها حالياً حتى شهر نيسان المقبل، كي تبقى محافظة على قوتها اذ ان بدء الانسحاب سيؤثر عليها بالتأكيد.

وكان عضو مجلس الشيوخ الجمهوري جون وورنر، قد نصح بعد عودته اخيراً من العراق بضرورة سحب عدد (رمزي) من القوات الى الوطن مع حلول اعياد الميلاد ورأس السنة وقد أيده في ذلك الرأي مقدماً، روبرت غيتس، اما الجنرال المتقاعد جاك كين (احد مهندسي الاستراتيجية) فقال "سيتم سحب القوات حتى الوصول الى المرحلة التي كانت عليها قبل بدء الاستراتيجية الاخيرة وذلك في شهر نيسان المقبل".

ومن المؤمل ان يقدم بيتريوس سلسلة من الخرائط الملونة (بغداد الى الكونغرس) تظهر كيف ان "المناطق الساخنة" مؤشرة باللون الاحمر قد اصبحت هادئة (اللون الاخضر) مع بعض المناطق الصفراء التي تشير الى الحاجة لاستمرار حذر القوات الامريكية فيها.

ويأمل بيتريوس ان يشيد نصباً في الانبار وفي بغداد في الوقت الملائم "لبزوغ منطقة لها اهمية كبرى" وايضاً "لتأسيس وحدة اقليمية من متطوعين لتحقيق الامن في الجوار" وينتقد بعض المحللين السياسيين، هذا الاتجاه لانه يشجع التقسيم الطائفي الى سنة وشيعة وكرد ويؤسس المليشيات الطائفية.

وهناك راي آخر بصدد الحرب وتقوده قوة مؤلفة من الثلاثي: الجنرال بيتربيس، رئيس هيئة الاركان المشتركة والادميرال ويليام فالون، رئيس السيطرة المركزية والجنرال ويليام كيسي، الرئيس الاعلى للجيش، وهي تتبنى رأياً يقول ان الحروب في العراق وفي افغانستان تؤدي الى زيادة في بسط القوات الامريكية المسلحة.

وهذا الثلاثي يعتقد ان كلاً من بيتريوس واوديرنو، ، يريدان الاحتفاظ قدر الامكان بآخر جندي، من اجل الاستراتيجية، ولكنهما لا يدركان تماماً حجم الاستعداد العسكري في حال حصول ازمة عالمية غير متوقعة.

ويعلق المؤرخ العسكري من المعهد الامريكي انتربرايس "اننا ان بدأنا سحب قواتنا فجأة وفي زمن قصير فان ذلك سيؤدي الى انهيار قوات الامن العراقية".

ولا يتفق معه جيمس ميلر من المركز الامريكي الجديد للامن قائلاً: "ان كانت الاستراتيجية فاعلة، والانتقال ممكناً، فالافضل ان يتم ذلك سريعاً وليس آجلاً".

عن التايمز